http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2084) السنة الثامنة - الثلاثاء (29) آذار 2011

الحكومة: أرسلنا أسماء المرشحين ◆ البرلمان: لم نتسلم شيئاً

المالكي يسمي للدفاع مرشحاً ترفضه العراقية والأسدي ينسحب من الداخلية

مع تأخر تسمية الوزارات الأمنية تتفاقم ظاهرة الاغتيالات

□ متابعة/ المدى

تصاعد الجدل أمس بين الكتل السياسية مجددا حول مرشحي الوزارات الأمنية على خلفية تضارب أنباء بشان تقديم رئيس الوزراء الأسماء للبرلمان.

وفي وقت نفى المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب اسامة النجفي تسلم رئاسة النواب اي اسم مرشح للوزارات الأمنية من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي اكد فيه عضو في ائتلاف دولة القانون ان رئيس الوزراء قدم الاسماء منذ يوم امس الاول.

وقال ايدن حلمي لوكالة انباء كردستان ان"رئاسة النواب لم تتسلم لغاية اليوم اي من الاسماء المرشحة للوزارات الامنية ولا نعلم كيف يصرح البعض على انها وصلت في الوقت الذي ننتظر فيه حسم هذا الملف".

واشار حلمي الى ان"حسم الاسماء المرشحة للوزارات سيكون هذا الاسبوع ولكن لغاية الان لم يسلم رئيس البرلمان بشكل رسمي من رئيس الوزراء نوري المالكي اي مرشح".

من جانبه قال النائب عن ائتلاف دولة القانون عبود العيساوي ان"المالكي قدم منذ يوم امس اسماء الوزراء الامنيين الى النواب".

واضاف ان"المالكي رمى الكرة حاليا في ملعب مجلس النواب وعليه اختيار من الاسماء التي قدمت اذ ان رفض الاسماء يعني ان النواب هو من يتحمل مسؤولية تأخير تسمية الوزراء الأمنيين".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون في التحالف الوطني وليد الحلي قد صرح في وقت سابق من اليوم لوكالة كردستان للانباء أن"رئيس الوزراء نوري المالكي قدم امس الاثنين السيرة الذاتية لمرشح القائمة العراقية خالد العبيدي لتولي وزارة الدفاع، وكذلك السير الذاتية لثلاثة مرشحين لوزارة الداخلية تمثلوا بمحسن الكعبي وابراهيم اللامي وعدنان الاسدي الاسماء كمرشحين للمنصب عن التحالف الوطني".

فيما أكد المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملافي وقت سابق أن"كتلته سحبت ترشيح خالد العبيدي لمنصب وزير الدفاع"لاسباب لم يذكرها، مشيرا الى"وجود اختلاف في وجهات النظر بحق العبيدي داخل العراقية".

وذكر الملا أن"القائمة العراقية قدمت مرشحين لتولي وزارة الدفاع تمثلا بسالم دلي وفلاح النقيب"، لافتا الى ان"قائمته ستقف أمام ترشيح العبيدي للمنصب"، موضحاً أن"القائمة العراقية تسلمت الاسماء المرشحة للمناصب الداخلية والدفاع والتخطيط، وأبدت اعتراضها على تولي ابراهيم اللامي منصب وزير الداخلية".

وكان النواب العراقي منح في جلسته التي عقدت، يوم ٢١ كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي.

و رغم الاعلان عن ارسال رئيس الوزراء نوري المالكي لاسماء المرشحين لتولي الوزارات الامنية الى البرلمان، الا ان عددا من النواب اعربوا عن عدم معرفتهم بالاسماء المرشحة حتى الان بانتظار الاعلان عنها رسميا من قبل رئيس المجلس.

من جانبه قال النائب عدنان الاسدي لوكالة إيبا انه سحب ترشيحه الى وزارة الداخلية، دون توضيح المزيد من التفاصيل.

وكان ترشيح الاسدي الى الوزارة قد لاقى اعتراضات من عدد من الكتل السياسية ضمن التحالف الوطني العراقي.

من جانبه اكد النائب علي العلاق عن التحالف الوطني ان قائمة المرشحين خلت من اسم رئيس المؤتمر الوطني العراقي احمد الجلبي الذي تم ترشيحه من قبل الائتلاف الوطني.

الى ذلك، كشف مصدر مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي ان امر مرشحي وزارة الداخلية والدفاع قد حسم.

وقال المصدر للوكالة الاخبارية للانباء ان ابراهيم اللامي حسم امره بتوليه وزارة الداخلية، وهو مرشح التحالف الوطني، وخالد متعب العبيدي وزيرا للدفاع وهو مرشح القائمة العراقية.

وذكر المصدر ان المالكي تلقى ضمانات من جميع الكتل السياسية بالتصويت على اللامي والعبيدي، فيما تريث المالكي بتقديم مرشح، وزارتي الامن الوطني، التي رشح لها شيروان الوائلي ورياض غريب، بسبب مطالبة التحالف الكردستاني، بالوزارة او بجهاز المخابرات الوطني.

ولم يعلن رسميا عن المرشحين الى وزارة الدفاع الا ان مصادر في العراقية اشارت الى ترشيح اللواء حكمت الجحيشي، واللواء فصيح العاني من قبل القائمة.

الى ذلك، كشف مصدر سياسي مطلع أن رئيس الوزراء نوري المالكي قدم أسماء مرشحي الكتل السياسية لشغل مناصب وزارات الداخلية والدفاع والتخطيط إلى رئاسة مجلس النواب للبت فيها خلال اليومين المقبلين، فيما أكد اتجاه غالبية الكتل إلى الموافقة على مرشح التحالف الوطني إبراهيم اللامي لشغل منصب وزير الداخلية ومرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي لمنصب وزير الدفاع.

وقال المصدر لوكالة"السومرية نيوز"، إن"رئيس الوزراء نوري المالكي أرسل مبعوثا إلى رئيس البرلمان أسامة النجيفي ليقدم له أسماء مرشحي الكتل السياسية لشغل مناصب وزارات الداخلية والدفاع والتخطيط"، مبينا أنه"تم تقديم ثلاثة أسماء لشغل منصب وزارة الداخلية وهم كل من عدنان الأسدي وعبد المحسن الكعبي وإبراهيم اللامي".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن"أحد المرشحين الثلاثة وهو إبراهيم اللامي الأوفر حظا لاتفاق اغلب الكتل السياسية عليه"، لافتا إلى أن"القائمة العراقية أبقت على مرشحها لوزارة الدفاع خال متعب العبيدي على الرغم من سحب كتلة الوفاق ترشحيها له بسبب خلافات بينه وبين زعيم القائمة العراقية إياد علاوي".

وكان مصدر سياسي مطلع كشف عن وجود خلافات بين زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ومرشح القائمة لمنصب وزارة الدفاع خالد متعب العبيدي، لافتا إلى أن تلك الخلافات دفعت بعلاوي إلى تقديم مرشح آخر. وأشار المصدر إلى أن"وزارة التخطيط ذهبت إلى مرشح كتلة الأحرار علي الشبلي، فيما تم تأجيل الحديث عن وزارة الأمن الوطني لعدم اتفاق الكتل على مرشح لها"، مبينا أن"هذه الأسماء أرسلت إلى مجلس النواب، بعد ظهر أمس الأحد، على أن يتم البت بها خلال اليومين القادمين".

واعتبر المصدر أن"غالبية الكتل السياسية تتجه الآن نحو الموافقة على مرشح العراقية خالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع ومرشح التحالف الوطني إبراهيم اللامي لشغل وزارة الداخلية".

وكان النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي قال إن القائمة سحبت ترشيح خالد متعب العبيدي من منصب وزارة الدفاع لعدم حصوله على التوافق، فيما أشار إلى أن العراقية رشحت اللواء فصيح العاني والفريق الركن حكمت الجحيشي لمنصب وزارة الدفاع بدلاً من العبيدي.

وكانت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كشفت، في الـ١٧ من آذار الحالي، عن اتفاق الكتل السياسية على أن يشغل مرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي وزارة الدفاع.

وعزا رئيس الحكومة نوري المالكي، في الـ١٦ من آذار الحالي، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال عدم التوافق فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، حقائب وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، وكان طرح اسم الجلبي كمرشح قوي لشغل وزارة التخطيط التي لا تزال شاغرة أيضاً ويشغلها بالوكالة القيادي عن التيار الصدري نصار الربيعي.

ومنح البرلمان في جلسته التي عقدت في ٢١ من كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي.

وصادق مجلس النواب العراقي في ١٣ من شباط الماضي على تعيين ثمانية وزراء جدد من اصل تسعة رشحهم رئيس الوزراء نوري المالكي لاستكمال تشكيلته الحكومية التي تبقى بحاجة لتعيين وزراء الحقائب الامنية وحقيبة التخطيط.

بالعربي الصريح

أزمة الديمقراطيين أسوأ من غيرها

■ علي عبد السادة

يستريح اليوم من النقد عرابو المحاصصة ونافذو شراكة "عرجاء"، اذ ان ديمقراطيين وليبراليين قالوا لأنفسهم منذ ٢٥ شباط إن المناخ جاهز لنستجمع القوى، وان ما يجري يشكل، في ما يشكل، فرصة ذهبية لاستيعاب الجمهور. هم قالوا ذلك، ولم يفعلوا شيئا.

أزمة الديمقراطيين وحلم ظهور تيار سياسي رصين وقادر على تمثيل تطلعات العراقيين، أسوأ من غيرها من أزمات البلاد. لا يمكن إلقاء اللوم على الطائفيين لطائفيتهم، ولا يمكن معاتبة او انتقاد عرابي المحاصصة على تفكيك البلاد وتشظي أجهزتها، لا يمكن سؤال الفاسدين عن سبب فسادهم، اذ من المحال، كذلك، محاسبة (المؤمن) على منهجه، لكن يلام الديمقراطيون على تنابزهم واحتكامهم الى رؤى ضيقة، وارتهانهم الى قصر نظر قاتل.

هذا الكلام يعرفه عديد النشطاء الديمقراطيين، وقد امتحنوا خيباته في كل جولة خائبة من جولات إعادة الروح، ولنقل البناء الجديد لتيار ديمقراطي ينافس كفة المحاصصة الثقيلة.

استغرب، أيما استغراب، حين اسمع سياسيين محسوبين على جهة ديمقراطية ينهالون على الوضع القائم بسيل النقد والتحامل. قطعا لا انوي ولا أتشرف أن أكون مدافعا عن نهج المحاصصة ومن يرعاه، لكن الأجدر بهؤلاء صيانة البيت المدني الديمقراطي.

في كل مرة يحاول الديمقراطيون ترميم قواهم ويشرعون بحماس الوقوف كقوة سياسية مؤثرة يجدون بيسر عديد القواسم المشتركة، ويسطرون دون عناء أهداف تجمع عملهم ونشاطهم، ويتفقون دون الحاجة إلى تنظيرات واسعة وعميقة على ان الوضع القائم يعاني من التشظي وتتجذر فيه ظواهر سياسية شاذة وان ما يؤمنون به يشكل، بحق بديلا ناجعا له. لكن، ومع هذا اليسر في الاتفاق والتوافق، يختلفون كمراهقين يعجزون عن فهم زمنهم ولحظتهم السياسية المعقدة.

مشروع متكامل كهذا ينتهي بمجرد ان تخرج أمراض التنافس المريض والأنانية والتحسس من الحجوم والأوزان لقوى من المؤمل ان تشكل لاحقا تيارا ديمقراطيا معافى، يختلفون، وللاسف، على من يكون في الصدارة، ومن يحظى بنصيب التخطيط وحصة العمل، هكذا يسأل بعضهم:لم أنت ولم لا أكون أنا .

دون شك هذا الكلام لا ينطبق على جميع القوى الديمقراطية في البلاد، اذ ان قوة واحدة، على سبيل المثال تفكر بهذه الصبيانية بإمكانها ان تجهض مشروعا وطنيا تحضر فيه قوى ديمقراطية يمتد عمرها في العمل السياسي الى عشرات السنوات.

هكذا يحضر الديمقراطيون مشروعهم، وهكذا لا تعقب طلقة الحامل انجابها، في كل مرة يسألون أنفسهم: "أنخوض في حمل كاذب".؟ بينما ينتظر الوليد جماعا حقيقيا.

وهذا هو أفضل التوقيتات السياسية لحضور ديمقراطي عالي الفعالية، هذه هي الفرصة الأكثر جاذبية للانتقال الى محطة جديدة، لعبور درج جديد في سلم ديمقراطيي عراق ما بعد صدام حسين. لكنه سيصبح أسوأ الأزمنة العراقية فيما لو تجاوز الشارع حركة القوى الديمقراطية، لو تفاقم نشطاء الفيسبوك وتراجع نشطاء الصالونات، لو يواصل الشباب ابتكار وابداع الحياة تحت نصب الحرية وحافظ الآخرون الديمقراطيون السير في محلهم.

أزمة الديمقراطيين اشقى وأصعب من أزمات غيرهم، ذلك لأني، وملايين العراقيين ممن يحلمون بالحرية والعدالة الاجتماعية، ينتظرون.

شهيد المحراب يتقدم بمرشح تسوية لمنصب المحافظ

دولة القانون قد تخسر البصرة

□ متابعة/ المدى

أعلن مجلس محافظة البصرة عن فتح باب الترشيح لمنصب محافظ المدينة التي تعد القلب الاقتصادي للعراق بدت وبحسب مصادر مقربة من ائتلاف دولة القانون الكتلة الأكبر في المجلس بوادر الخلاف حول الشخصية التي ستخلف المحافظ المستقيل شلتاغ عبود فيما مدد مجلس المحافظة فترة الترشيح لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم أمس الاثنين.

وقال مدير إعلام مجلس محافظة البصرة هاشم لعيبي ان عدد المتقدمين بطلبات الترشيح لمنصب محافظ البصرة وصل لحد الآن أكثر من ٣٠ شخصية مضيفاً أن من بين المتقدمين شخصيات في مجلس المحافظة الحالي والسابق ومستقلين.

وتابع أن من بين الأسماء المرشحة رئيس مؤسسة الشهداء السياسيين وعضو البرلمان الحالي خلف عبد الصمد ورئيس مجلس المحافظة جبار أمين ومحافظ البصرة وكالة نزار الجابري وعضو المجلس الحالي والمحافظ السابق ابو احمد الراشد والخبير النفطي جبار لعيبي، وزاد ان المجلس مدد فترة قبول طلبات الترشيح لغاية نهاية الدوام الرسمي من يوم امس الاثنين.

الصراع على شغل منصب محافظ البصرة، المدينة الأهم اقتصادياً وثالث اكبر محافظة من حيث عدد مقاعد البرلمان بدا يحتدم بين الكتل السياسية والأحزاب ووصل الأمر بحصول انشقاق غير معلن بين أعضاء مجلس محافظة البصرة المنتمين لائتلاف دولة القانون اكبر كيان سياسي داخل المجلس.

فيما كشفت مصادر مطلعة ان هناك صراعاً قوياً بين مكونات الائتلاف الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يشغل ١٩ مقعداً من أصل ٣٥ مقعداً العدد الكلي لمجلس محافظة البصرة وخاصة بين ممثلي حزب الدعوة الإسلامية الذي ينتمي إليه المحافظ السابق وحزب الدعوة تنظيم العراق.

وقالت المصادر القريبة من المفاوضات الجارية حاليا ان أعضاء حزب الدعوة الإسلامية في مجلس المحافظة والبالغ عددهم ٦ أشخاص وبدعم من رئيس الوزراء نوري المالكي يميلون الى ترشيح رئيس مؤسسة الشهداء السياسيين وعضو البرلمان الحالي خلف عبد الصمد.

اما أعضاء حزب الدعوة تنظيم العراق فيؤيدون ترشيح رئيس مجلس المحافظة الحالي جبار أمين والبالغ عددهم ٨ أشخاص ليبدأ الصراع على المستقلين المنضوين في هذا الائتلاف والبالغ عددهم ٧ أشخاص والذين تقاسموا الرأي بين مؤيد لجبار أمين والآخرين لمحافظ البصرة وكالة نزار الجابري.

وأشارت المصادر الى ان ائتلاف دولة القانون قد يخسر هذا المنصب بسبب هذا الصراع وخاصة بعد دخول مرشح تيار شهيد المحراب عضو مجلس محافظة البصرة ومحافظ البصرة السابق أبو حمد الراشد كمرشح تسوية الذي بدأت حظوظه في نيل هذا المنصب بالارتفاع.

قال إن التعليم سيئ لكنه تعهد بإصلاحات جذرية

الأديب: الميليشيات الطائفية تعبث بالجامعات

□ متابعة/ المدى

قال وزير التعليم والبحث العلمي في العراق علي الأديب ان الحديث عن سوء التعليم في العراق لا يجافي الحقيقة خصوصا وان الحكومات العراقية وحتى وقت قريب لم تول التعليم اي اهتمام يذكر.

وأضاف الوزير إن تصفية العقول العراقية وتخريب المؤسسات وتدهور التعليم وقائع يعاني منها العراق فعليا لكن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لديها خطط لتحسين التعليم في العراق.

وقال الوزير الأديب في حوار مع موقع إيلاف الالكتروني ان الحكومات العراقية وحتى وقت قريب تعاملت بشكل سيئ مع التعليم في العراق حيث لم يتم وضع الخطط للارتقاء بالتعليم لمستوى عالمي وبدلا عن ذلك نلمس تعمدا في الإساءة للتعليم من اجل ان يعم الجهل والأمية بين عموم فئات المواطنين العراقيين وخصوصا المتعلمين منهم.

ولفت الوزير إلى أن الحديث عن العنف وحرية الميليشيات في التحرك داخل المؤسسات التعليمية الذي شهدته مختلف الجامعات العراقية في الأعوام الماضية حديث صادق إذ استهدف العنف جامعات عراقية مختلفة مثل جامعة ديالى حيث الصراع الطائفي هناك وبين الإطراف السنية نفسها وتياراتها في جامعة الانبار وكذا الحال في الموصل وكركوك حيث النزاعات وفقا لأسس قومية اما في الجنوب فقد تعرضت البصرة لشيء من هذا القبيل وان كان التفكير هناك مختلف الى حد ما.

وأيد الأديب وجود خطة لتصفية العقول العراقية وتدمير التعليم حيث طالت التصفية العلماء، المفكرين والأطباء والأساتذة في العراق وقال قامت جهات مختلفة في العراق بتنفيذ خطة لتصفية العقول العراقية وتم اغتيال أكثر من ٢٠٠ عالم في الفترات التي تلت ٢٠٠٣ وفي الاختصاصات المختلفة مما أدى الى هجرة العقول من العراق حفاظا على حياتهم خصوصا بعد ان طالتهم التهديدات المستمرة إضافة لعمليات التهجير القسرية التي تعرض لها العلماء الأساتذة الأطباء، المهندسون والخبراء في العراق من المدن والمحافظات التي شهدت تدهورا امنيا واستهدافا طائفيا حيث هاجر العشرات منهم الى كردستان او الى محافظات اكثر أمنا.

اما بخصوص تخريب المؤسسات العلمية والمعاهد والكليات فقد لفت الأديب الى ان الكثير من المؤسسات التعليمية كانت قد شهدت تخريبا كبيرا ما زال بعضه مستمرا الى يومنا الحالي.

وأشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب إلى أن كفاءة مدرّسي المؤسسات التعليمية تضاءلت بسبب عدم الاهتمام بالتعليم وتفشي الأمية وسيطرة النزعة الطائفية في الفترة الماضية حيث يوجد بعض الأكاديميين ممن تم اتهامهم فعلا بقضايا إرهاب وتوجد مذكرة إلقاء القبض على بعضهم بهذا الخصوص كما ان بعض مناطق العراق تتعامل مع الحكومة المركزية بلا مبالاة حيث عمدت لافتتاح معاهد وجامعات طبقا لقوانينهم وأفكارهم الخاصة مستفيدة من سيطرة الوضع والمزاج السياسي غير المستقر إضافة الى ان قوانين التعليم في العراق بحاجة الى تغيير وتعديل وإصلاحات جذرية كبيرة.

الوزير علي الأديب يعترف بأوضاع التعليم الصعبة.. ارشيف